

العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف السعودية

محمد سلامة مكازي عناسوة

دكتورة إدارة مالية: مدير الشؤون المالية، دائرة الجمارك الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

علام محمد موسى حمدان

دكتورة محاسبة: أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين.

بهاء صبحي عبد اللطيف عواد

دكتورة إدارة مالية: أستاذ المالية المساعد، قسم المالية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين.

تاريخ القبول: ٢٥/٧/٢٠١٢

تاريخ الاستلام: ١٣/٢/٢٠١٢

Abstract: This study examines the structure-profit relationship in the Saudi's banking industry. The study sample consists of all the local banks operating in the market over the 2005-2010 period. The hypotheses related to the market power structure which includes the Structure-Conduct-Performance Hypothesis (SCP), and the traditional Efficiency Hypothesis (EH). Tests of the hypotheses are performed by regressing profits against measures of concentration, and market share. The empirical results generally support the traditional Efficiency Hypothesis. Thus, the main implication of these results for the policymakers of Saudi's banking sector, is to expand the ongoing deregulation efforts with the aim of reducing the industry concentration and enhancing the market competitiveness.

Keywords: Saudi's banking industry; Market structure; Profitability of banks; Structure-conduct performance hypothesis; Traditional efficiency hypothesis.

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف العاملة في الجهاز المصرفي السعودي، وقد تكونت عينة الدراسة من المصارف المحلية السعودية جميعها العاملة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥ وعدها (٢١) مصرفاً، وقد اشتملت فرضية قوة السوق على فرضية الهيكل-السلوك-الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية. تم اختبار هاتين الفرضيتين باستخدام الانحدار الخطي، حيث تم اختبار العلاقة بين مقياس الربحية للبنوك ومقاييس كل من التركيز، والحصة السوقية. بينت نتائج التحليل بشكل عام دعماً لفرضية الكفاءة التقليدية كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي السعودي التوسع في عمليات تحرير السوق؛ بهدف تخفيض التركيز، وتعزيز التنافسية بالسوق.

الكلمات الدالة: المصارف السعودية؛ هيكل السوق؛ ربحية المصارف؛ فرضية الهيكل-السلوك-الأداء؛ فرضية الكفاءة التقليدية.

١. مقدمة:

أثير جدل واسع بين الأوساط الأكاديمية والمصرفية حول هيكل السوق المصرفية العربية وعلاقته بالأداء، وتباينت نتائج الدراسات السابقة في هذا الصدد إلى حد لم تستطع فيه بعض الدراسات رصد هذه العلاقة في بيئة واحدة؛ إما لاختلاف المنهجيات المستخدمة، أو الفترة الزمنية، أو العينة. تأتي دراستنا هذه كدليل إضافي على علاقة هيكل السوق المصرفية بالأداء، ولتساهم في سد الفجوة في الأدب المصرفي حول علاقة هيكل السوق المصرفية بالأداء في المملكة العربية السعودية، وقد تضمنت أجزاءها ستة محاور: تضمن المحور الأول مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها الأساسية، وأهميتها، أما المحور الثاني فقد عرض الإطار النظري الداعم لفرضيات الدراسة، وأهم الدراسات السابقة: العربية والأجنبية في هذا الصدد، ثم فصل المحور الثالث منهجية الدراسة المتبعة؛ وحدد مجتمع الدراسة، وعينتها، وفرضيات الدراسة التي انبثقت عنها نماذج الدراسة الرياضية، ومن ثم تحديد طرق قياس

متغيرات الدراسة، أما المحور الرابع من الدراسة فإنه يختص بالدراسة الوصفية، والمحور الخامس يعرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً يعرض المحور السادس من الدراسة نتائج الدراسة وتوصياتها.

ينتج التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة المصرفية وفقاً لمعيارين أولهما: مكرر زيادة كفاءة المصارف، من خلال تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح؛ لتحقيق التمايز، وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنويع الخدمات والعمليات المصرفية، الذي يؤدي بالمصارف إلى الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، وثانيهما تركّز عدد محدود من المصارف (احتكار القلة (Oligopolistic) الذي يؤدي إلى تحالفات وهيمنة في الصناعة المصرفية، وفرض أسعار غير تنافسية تؤدي إلى تحقيق مستويات أداء عالية (الكور والفيومي، ٢٠٠٧: ٢٥٤) [١].

إنّ التغيرات الهيكلية في النظام المالي الدولي التي تضمّنت: تحرير الأنشطة المصرفية، وتحرير أسواق المال، وعولمة التمويل، بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته منطقة الخليج، قد وضعت المصارف الخليجية في منافسة شديدة؛ ليس مع المصارف الأجنبية فقط، وإنما مع المؤسسات المالية أيضاً التي صارت تنافس المصارف في وظائفها التقليدية كوسيط مالي بين المستثمرين والمُدخّرين. أمّا في المملكة العربية السعودية، فقد اتخذت العديد من السياسات بشأن تحرير القطاع المصرفي أدت إلى دعم المنافسة في هذا القطاع الحيوي، والتخصيص الكفء لموارده، وتقديم طرق خلاقية لتعبئة المدخّرات [٢] (Gaddam et al. , 2009)، وكان لهذه الإصلاحات أثرٌ مباشر على كفاءة، وربحية المصارف العاملة في المملكة؛ لذا فمن الضروري معرفة وتوضيح سلوك الأداء في الصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية، هل هونّاج كفاءة، أم نتاج تركّز وهيمنة لبعض المصارف (احتكار القلة) عبر مجموعة من التحالفات بين تلك المصارف جنبتها المنافسة الحادة على الأسعار؛ ومن ثمّ سلوك تسعير غير تنافسي نتج عنه معدلات أداء مرتفعة؟

١-١. مشكلة الدراسة:

شهد القطاع المصرفي السعودي نمواً متسارعاً في الفترة الأخيرة، ودخول منافسين جدد لهذا القطاع الذي يمثّل واحداً من أكبر الاقتصادات الناشئة في الشرق الأوسط، الذي يسعى نحو التوسع والانفتاح الاقتصادي بخطى متحفظة، في ظلّ ذلك كان من الضروري دراسة هيكل السوق المصرفية السعودية، وتحديد أهمّ السمات لهذه السوق؛ لمعرفة فيما إذا كان يتميّز بالمنافسة أم بالتركّز والاحتكار؟ وعلاقة ذلك بالأداء، لذلك يمكن توضيح مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- أ. هل يتميّز القطاع المصرفي السعودي بالتنافسية أم بالاحتكار والتركّز بين عدد قليل من أعضائه؟
- ب. هل هناك أثر لكل من التركيز والحصة السوقية في عوائد المصارف السعودية؟

١-٢. أهمية الدراسة وأهدافها:

يساهم تقييم ودراسة التركّز المصرفي، وهيكل المنافسة في توضيح طبيعة المنافسة، ومستويات الكفاءة، وعلاقتها بسلوك الأداء في الصناعة المصرفية؛ مما يساهم في تقييم قدرة المصارف المحلية على مجابهة المنافسة العالمية المحدّمة، كذلك فإنّ نتائج هذه الدراسة سوف تزوّد صنّاع القرار بمعلومات مهمة تساعد في وضع تصوّر حول الصناعة المصرفية، وصياغة سياسات القطاع المصرفي، وعليه فإنّ الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة وتحليل هيكل السوق المصرفية السعودية، ومن ثمّ دراسة أثر متغيرات قوّة السوق على الأداء.

٢- التأسيس النظري والدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء من الدراسة مفهوم قوّة السوق، وهيكل الكفاءة، والفرضيات الأساسية المفسّرة لها، كما يعرض تطوّر الجهاز المصرفي السعودي، ثمّ يستعرض أهمّ الدراسات السابقة الخاصة بقوّة السوق وعلاقتها بالأداء.

١-٢. قوّة السوق (Market Power):

تفسّر العلاقة بين هيكل السوق وأداء المصارف بفرضيتين متنافستين هما: فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance SCP)، وفرضية الكفاءة، التي تعرف أيضاً بفرضية الحصة السوقية (Market Share MS).

٢-١-١. فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP)

أشار (Bain, 1951)^[١] في فرضية (SCP) إلى أن الأسواق الأكثر تركّزاً - بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية - تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين؛ إذ أنّ قلة من الشركات المحنكرة هي التي تقوم بقيادة بقية الشركات نحو وضع أعلى الأسعار، وتخفيض التكاليف؛ وبالتالي تحقيق أعلى مستويات من الأرباح على حساب المستهلكين (Al-Zu'bi & Balloul, 2005)^[٢]؛ فمثلاً في صناعة المصارف توضع معدلات فائدة عالية على القروض، ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى تسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركّز في صناعة المصارف (Concentration).

إنّ تركّز المصارف، وغيرها من معيقات المنافسة، يخلق بيئة تؤثر في سلوك المصارف وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج عنها خسارة اجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات المصرفية، تنتج عن ممارسة المصارف لقوتها السوقية، التي تنشأ من زيادة مستويات التركز وفقاً لفرضية (SCP) (الكور، ٢٠١١: ٤٠٠)^[٣]، وبشكل عام وضمن علاقات محددة يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق (الكور، ٢٠٠٦: ٣٠)^[٤]، وذلك كما يلي:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} > 0; \frac{\partial \pi}{\partial MS} = 0$$

حيث إن: π : ربحية المصارف؛ Conc: تركّز السوق؛ MS: الحصّة السوقية.

أي أنّ المنافع الكبرى هي نتيجة لتركّز السوق؛ فمُنظمات الصناعة المركّزة تتحالف فيما بينها بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عوائد مرتفعة (الكور والفيومي، ٢٠٠٧)^[٥].

٢-١-٢. فرضية الكفاءة التقليدية (Market Share)

قدّمت هذه الفرضية من قبل (Demsetz, 1973)^[٦]، وتفترض أنّ الاختلافات في كفاءة المنظمات، وتشتتها داخل السوق تخلق عدم مساواة في الحصة السوقية؛ إذ أنّ المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من المصارف، وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء، وبالتالي علاقة موجبة بين الحصّة السوقية والربح (الكور، ٢٠٠٦: ٢٤)^[٧]، وتقدّم هذه الفرضية أنّ الشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها، وحصتها السوقية؛ وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركّز السوق (Al-Zu'bi & Balloul, 2005)^[٨]، ويمكن توضيح فرضية (MS) بالعلاقة التالية:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} = 0; \frac{\partial \pi}{\partial MS} > 0$$

أي أنّ أكثر المنظمات كفاءة تحصل على ربحية أعلى؛ إذ تفترض هذه الفرضية أنّ الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق تخلق عدم مساواة في الحصة السوقية؛ بمعنى أنّ تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة تنتج عنها حصص أكبر في السوق لعدد محدود من المصارف، تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركز والربح (الكور والفيومي، ٢٠٠٧)^[٩]، وهذا عكس فرضية (SCP) التي تفترض أنّ الإحتكار في الصناعة المصرفية يساهم في تحقيق أرباح مرتفعة للشركات المحنكرة.

٢-٢. تطوّر الجهاز المصرفي السعودي:

بدأ النظام المصرفي السعودي مساره الحديث مع اكتشاف النفط عام ١٩٣٩م، وما أعقب ذلك من ارتفاع في أسعار النفط بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ سُمح لعدد من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة مثل: بنك هولندا العام، والبنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك العربي، أمّا المسار التنظيمي للجهاز المصرفي السعودي فقد بدأ بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في العام ١٩٥٢م (SAMA, 2012)^[١٠]، وفي نفس العام تمّ منح التراخيص لإنشاء مصرفين محليين هما: البنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض.

تميز عقد الستينيات بالتركيز على وضع وصياغة الأنظمة واللوائح المصرفية في ظل اتساع الأعمال المصرفية، بينما تميز عقد السبعينات بالنمو السريع في النظام المصرفي السعودي، وأعلنت الحكومة خلال نفس العقد، وفي عام ١٩٧٦م تحديداً، عن سياسة مهمة بخصوص المشاركة السعودية في المصارف الأجنبية، واقتضى ذلك تحويل فروع المصارف الأجنبية إلى شركات مساهمة تتداول أسهمها من قبل الجمهور على أن تكون غالبية حقوق الملكية لمساهمين سعوديين، وكانت فترة الثمانينات الاختبار الحقيقي لقوة، ومرونة النظام المصرفي، والقدرات الرقابية لمؤسسة النقد العربي السعودي. فمع هبوط أسعار النفط في بداية عقد الثمانينات، واستمرارها بالانخفاض خلال ذلك العقد، تراجعت إيرادات الحكومة بدرجة كبيرة، وأحدث هذا الانخفاض ضغوطاً كبيرة على نوعية أصول المصارف التي تدهورت مع تباطؤ النمو، وعانت المصارف من القروض المتعثرة؛ مما أدى إلى انخفاض أرباحها.

أما الاختبار الحقيقي الآخر للمصارف السعودية فقد كان في عقد التسعينات الذي شهد نشوب أزمة الخليج؛ فقد أدت هذه الأزمة إلى إقبال شديد على سحب الودائع المصرفية، وتحويلها إلى نقد سائل كإجراء احترازي، وتحويل الأموال إلى الخارج مما أحدث مشكلة سيولة حادة لتلك المصارف، فبادرت مؤسسة النقد السعودية بتزويدها بالأموال اللازمة بالعملة المحلية والنقد الأجنبي؛ لتصحيح الوضع، وللتغلب على تلك المشكلة. وعلى الفور عادت الثقة للسوق النقدية مجدداً، وبدأت الأموال بالتدفق إلى النظام المصرفي، وتوقف تدفق الأموال إلى الخارج، بل عادت الأموال بالتدفق إلى الداخل (الجاسر، ٢٠٠٢) [٩].

تعتبر الانطلاقة الحقيقية للمصارف السعودية مع بداية الألفية الثانية؛ إذ استفادت من الاستقرار السياسي، والانتعاش الاقتصادي، والتنويع في الاقتصاد السعودي وتحويلات العمالة الداخلية، كما ساهمت النقلة التكنولوجية في تنويع وتحسين خدماتها، واستقطاب شرائح واسعة من المتعاملين. يعمل الآن في المملكة اثنا عشر مصرفاً سعودياً، والكثير من فروع المصارف الخليجية والعربية والأجنبية، وفي الفترة الأخيرة واجهت المصارف العاملة بالسعودية موجات الأزمة المالية، وتمثلت أهم تداعياتها في نقص السيولة لدى القطاع المصرفي السعودي، إلا أن النظام المصرفي الخليجي بشكل عام، والسعودي بشكل خاص قد استطاع امتصاص تداعياتها؛ بسبب الدعم الحكومي، واحتفاظ القطاع المصرفي بمعدلات مقبولة من الأداء، وقد عمدت المملكة العربية السعودية إلى دعم مصارفها من خلال دعم جانب المطلوبات ورأس المال في ميزانيات المصارف السعودية؛ وذلك بإتاحة تسهيلات إقراض للمصارف العاملة فيها (أنظر: حمدان، ٢٠١٢؛ صندوق النقد العربي، ٢٠١١ [١٠]؛ Ellaboudy, 2010) [١١].

٢-٣. الدراسات السابقة ذات العلاقة:

يعتبر نموذج (SCP) من أكثر النماذج استخداماً في تحليل أداء الصناعة المصرفية، حيث يتميز هذا القطاع بالميل نحو التركيز، وقد سعت العديد من الدراسات إلى تحليل أداء المصارف العربية، وربطها بمستويات التركيز والكفاءة؛ فقد عمدت دراستا حمدان وزملائه (٢٠١٢، ب) إلى تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وعلاقتها بأداء المصارف: البحرينية، والكويتية في الدراسة الأولى، أما الدراسة الثانية فقد عمدت إلى مقارنة هيكل السوق المصرفية وعلاقتها بالأداء في كل من الأردن وفلسطين. هدفت الدراسة الأولى لحمدان وزميليه: العناسوة، وشاهين (٢٠١٢) [١٢]، إلى تحليل ومقارنة هيكل السوق المصرفية وعلاقته بالأداء في كل من: البحرين، والكويت، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن السوق المصرفية البحرينية قد اتسمت بالتركز؛ فمعدلات الأداء المرتفعة للبنوك البحرينية إنما تفسر باحتكار قلة من المصارف للسوق المصرفية، بحيث تفرض أسعار غير تنافسية تساهم في تحقيق معدلات مرتفعة من العائد مقارنة مع المصارف الأخرى غير المتركزة، بينما لم تستطع فرضيتنا الهيكل-السلوك-الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية تفسير عوائد المصارف الكويتية؛ فالمصارف الكويتية بعيدة عن الممارسات الاحتكارية غير التنافسية في وضع الأسعار، وكذلك فإن متغير الحصة السوقية لم يستطع تفسير عوائدها. استمر البحث في هيكل السوق المصرفية العربية لتأتي دراسة حمدان، وزميليه: شاهين، والعناسوة (٢٠١٢) [١٣]، في الأردن وفلسطين؛ إذ أشارت النتائج إلى دحض فرضيتي الهيكل-السلوك-الأداء، والكفاءة التقليدية في المصارف الأردنية في حين بينت نتائج التحليل بشكل عام دعماً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية في المصارف الفلسطينية، وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالتوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز، وتعزيز التنافسية بالسوق، وقد جاءت هذه النتائج موافقة لنتائج دراسة (الكور، ٢٠١١) [١٤] التي جرت مؤخراً على عينة من أربعة عشر مصرفاً

تجارياً أردنياً للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٦، وهدفت إلى اختبار أثر التركز وفقاً لفرضية (SCP)، والحصة السوقية من الودائع وفقاً لفرضية (MS) في أداء المصارف، ولم تستطع الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء المصارف الأردنية، مما يشير إلى تأثير عوامل أخرى في تركيز المصارف الأردنية؛ كالعوامل الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من المصارف على حصص سوقية مرتفعة، ولكن نتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز المنافسة في السوق المصرفي الأردني لم يكن هناك أية تحالفات بين المصارف الأكثر تركيزاً تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة المصارف الأردنية، وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة [١٥] (Al-Jarrah, 2010a) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف الأردنية للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥، وجاءت نتائج هذه الدراسة داعمة (SCP) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وقدمت دعماً محدوداً لفرضية (MS)، ثم حاول (Al-Jarrah) تقديم دعماً لنتائج دراسته السابقة، فقام بدراسة التنافسية في قطاع المصارف الأردنية من خلال دراسته [١٦] (Al-Jarrah, 2010b) التي بينت أن سوق المصارف الأردنية لا يمكن وصفها بالتنافسية التامة، ولا بالاحتكار التام؛ وبمعنى آخر، فإن المصارف الأردنية تعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية؛ وبالتالي تجني أرباحها بظروف تشبه ظروف المنافسة الاحتكارية، كما أظهرت الدراسة أن المصارف الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية أعلى من الظروف التي تعمل فيها مثيلاتها من المصارف الصغيرة.

وكانت دراسة (Mashharawi & Al-Zu'bi, 2009) [١٧] قد بحثت في محددات ربحية المصارف الأردنية للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٦، ووجدت أن لنسبة التركيز - التي تعدّ إحدى مؤشرات الكفاءة التقليدية - أثراً في عوائد المصارف خلال هذه الفترة، أما دراسة (الكور والفيومي، ٢٠٠٧) [١] التي أجريت على المصارف الأردنية للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٤ فقد جاءت نتائجها في صالح المنافسة ولا تدعم (SCP)، وقد اعتبرت أن المصارف الأردنية الأكثر تركيزاً بعيدة عن الممارسات غير التنافسية، وأشارت إلى تمتع المصارف الأردنية بمستويات مرتفعة من الكفاءة، فالتركز ليس حدثاً عشوائياً؛ بل نتيجة لكفاءة المصارف، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات التي ساهمت في تعزيز ورفع مستويات المنافسة وخفضت من تأثير قوة السوق على الأسعار ضمن صناعة المصارف الأردنية، بينما لم تتمكن هاتان الفرضيتان (هيكل السوق ومستوى الكفاءة) من تفسير أداء المصارف الأردنية حسب دراسة (Al-Zu'bi & Balloul, 2005) [٤] التي أجريت للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢، بينما فسرت فرضيتنا السوق والكفاءة معاً أداء المصارف الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ حسب دراسة (مصطفى، ٢٠٠٢) [١٨] التي أظهرت نتائجها دعماً لكلا الفرضيتين في السوق المصرفية الأردنية، فمن ناحية بينت النتائج وجود تأثير لمتغير التركيز في السوق المصرفية الأردنية، ومن ناحية أخرى بينت النتائج وجود تأثير لمتغير كفاءة المصارف الأردنية في عوائدها؛ وبيّن (مصطفى، ٢٠٠٢) [١٨] هذه النتيجة بوجود تركيز واضح في السوق المصرفية الأردنية من خلال نفوذ وهيمنة المؤسسات المصرفية الكبيرة، بالمقابل فإنّ هناك مؤشرات تدعم وجود كفاءة في السوق المصرفية الأردنية، من أهمها ظهور وفورات الحجم الكبير، وملاءة المصارف الأردنية، ودخول منافسين جدد إلى السوق، بالإضافة إلى عمليات الدمج والحيازة التي شهدتها السوق المصرفية الأردنية مؤخراً. ويلاحظ وجود اختلاف كبير بين نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هيكل السوق المصرفية الأردنية؛ وقد يعود هذا إلى اختلافها في حجم العينة، والسلسلة الزمنية المستخدمة.

هناك مجموعة من الدراسات حاولت تحليل وتقييم مستويات الكفاءة للبنوك الأردنية، منها دراسة (الكور، ٢٠٠٨) [١٩] التي كشفت نتائجها عن وجود انحرافات كبيرة عن الحد الأمثل (كفاءة أفضل مصرف)، وتفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدرّة بين المصارف الأردنية، وبينت هذه الدراسة أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة والدخل بينها ازدادت اتساعاً خلال فترة الدراسة الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٠٤، وعلى النسبة ذاته جاءت دراسة (الكور، ٢٠٠٨) [٢٠] لتقدّر نقاط عدم الكفاءة ليس فقط في المصارف التجارية الأردنية، وإنما بالإضافة إلى المصارف الإسلامية الأردنية للفترة الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٠٦، وبينت النتائج وجود انحرافات كبيرة عن الحد الأمثل للكفاءة، وانخفاض في مستويات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري والبدلي، وقد أظهرت النتائج تمتع المصارف الإسلامية الأردنية بمستويات مرتفعة من كفاءة الربح، غير أنها بعيدة عن الحد الأمثل فيما يتعلق بكفاءة التكلفة، ولهذه الأسباب جاءت دراسة (الكور، ٢٠١٠) [٢١] لتبحث أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا

كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة، ومن ثم على أداء المصارف الإسلامية الأردنية للفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين السيولة وما في حكمها، وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة ومهمة إحصائياً، بحدود ٠.٥٤. ٤٪ عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وأن علاقة متغير السيولة وما في حكمها، مع أداء المصارف الإسلامية الأردنية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير مهمة إحصائياً بحدود ٠.١٣. ٨٪.

أما دراسة (Aikhatlan & Abdul Malik, 2010)^[٢٦] فقد بينت كفاءة المصارف السعودية في إدارة مواردها المالية، وفي دراسة مقارنة لعدة بلدان عربية هي: الأردن، والسعودية، ومصر، والبحرين، أظهرت دراسة (Al-Jarrah & Molyneux, 2007)^[٢٧] أن متوسط الكفاءة المقدرة للتكلفة كان بحدود ٩٥٪ للفترة الممتدة من ١٩٩٢-٢٠٠٠، ومتوسط الكفاءة للربح المعياري والربح البديل هي ٦٦٪ و٥٨٪ على التوالي، وقد بينت هذه الدراسة أن المصارف الكبيرة الحجم هي أكثر كفاءة بالكلفة والربح من المصارف صغيرة الحجم، وكذلك بينت النتائج أن المصارف الإسلامية هي الأكثر كفاءة في الكلفة والربح من المصارف الاستثمارية، وأن المصارف العاملة في البحرين هي الأكثر كفاءة من المصارف العاملة في الأردن. أما في باكستان فإن السوق المصرفية تتميز بالتركز والاحتكار من قبل قلة من المصارف الرائدة، والتي امتلكت زمام السوق، ووضعت الأسعار التي تحقق لها أعلى العوائد، فالعلاقة طردية بين التركيز والربحية، وسلبية بين المنافسة والربحية [٢٤] (Bhatti & Hussain, 2010).

تثار العديد من المخاوف حول عمليات الدمج التي يشهدها القطاع المصرفي، فقد تؤدي إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية، وظهور تحالفات تسهم في وضع أسعار غير تنافسية، وهذا ما توصلت إليه دراسة [٢٥] (Garcia & Gustavo, 2012)، التي بينت أن السوق المصرفية في المكسيك اتجهت نحو التركيز بعد عمليات الدمج والحيازة التي شهدتها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، وظهرت علاقة طردية بين التركيز وعوائد المصارف، بينما لم تكن هناك علاقة بين كفاءة المصارف وعوائدها.

٢-٤. مساهمة الدراسة الحالية واختلافها عن الدراسات السابقة:

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية الأكبر في الشرق الأوسط، وهو يساهم في ٢٥٪ من الناتج المحلي العربي، وتمتلك السعودية ربع احتياطات النفط في العالم، وفي الفترة الأخيرة أصبح التركيز فيها منصباً على القطاع غير النفطي (2: Abu-Musa, 2010)^[٢٨]، كذلك فإن القطاع المصرفي في السعودية قد شهد نمواً متزايداً في الفترة الأخيرة نتيجة لنمو الصادرات، وتحويلات العمالة، لذا تأتي هذه الدراسة لتقييم السوق المصرفية السعودية، وتحديد ما إذا كانت تعمل في بيئة تنافسية ساهمت في تحقيق عوائد عالية أم أنها تعمل في بيئة احتكار وتركز. ومن المتوقع أن تقدم معلومات مهمة لكل المهتمين والمتعاملين مع القطاع المصرفي السعودي.

٣. منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى واقع المصارف السعودية، ومدى إمكانية تحديدها للمستجدات في عالم الاستثمار والتمويل، ولمعرفة ما إذا كانت المصارف السعودية تنسم بكفاءة عملياتها المصرفية، أو أنها تعتمد على تركّزها ضمن السوق السعودية في تحقيق عوائدها؛ لذا ستقوم الدراسة باختبار، وتقييم، ومقارنة متغيرات قوة السوق (تركز السوق، والحصة السوقية)، وأثرها على أداء المصارف السعودية.

٣-١. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية جميعها، وعددها (٢١) مصرفاً، وتشمل المصارف المدرجة في السوق المالية السعودية وعددها (١١) مصرفاً، ومصرف سعودي واحد غير مدرج بالسوق المالية، والمصارف الأجنبية العاملة في المملكة وعددها (٩) مصرفاً. أما عينة الدراسة فتشمل المصارف السعودية - المدرجة وغير المدرجة في السوق المالية جميعها - وعددها (١٢) مصرفاً، التي توافرت لها كل البيانات الضرورية لتقدير متغيرات الدراسة للفترة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، باستثناء المصارف الأجنبية العاملة في المملكة؛ بسبب عدم توافر جميع البيانات المطلوبة للدراسة، إضافة إلى أن إدخالها في مقارنة مع المصارف المحلية قد يكون غير ملائم بسبب التفاوت الكبير في الحجم، ويظهر الملحق مجتمع الدراسة وعينتها.

٣-٢. فرضية الدراسة ونماذج اختبارها:

تختبر فرضية الدراسة أثر متغيرات قوة السوق متمثلة في: تركّز السوق، والحصة السوقية في أداء المصارف العاملة في المملكة السعودية، وتختبر هذه الفرضية أثر تركّز السوق من الأصول في أداء المصارف وفقاً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP)، وأثر الحصة السوقية من الودائع - وفقاً لنظرية الكفاءة التقليدية - في أداء المصارف، ويمكن التعبير عن فرضية الدراسة بصيغتها العدمية كما يلي:

H0: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية لمتغيرات قوة السوق في أداء المصارف السعودية.

وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين هما:

1. H0: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية لتركّز السوق في أداء المصارف السعودية.

2. H0: لا يوجد أثر ذودلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء المصارف السعودية.

حيث أنّ أداء المصارف هودالة في التركّز والحصة السوقية، مع إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة؛ وذلك لضبط العلاقة بين المتغيرين: المستقل، والتابع، وفقاً للنموذج التالي:

$$\pi \int_{17}^1 Conc, MS, X^{,S}$$

يعتمد النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة على البيانات التجميعية (Pooled data)، التي تشمل بيانات (١٢) مصرفاً، وهي بيانات مقطعية (Cross-Sectional data) لمدة (٦) سنوات، وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series data)؛ لذلك فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو النموذج الكلاسيكي الذي يعرف بنموذج الانحدار المجمع (Pooled regression). تم صياغة نموذج الدراسة الرياضي الذي يمثل العلاقة بين الأداء وفرضيات قوة السوق على النحو التالي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Conc_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إنّ:

$\pi_{i,t}$: أداء المصرف (i) في السنة (t)، والذي تمّ قياسه بمعدل العائد على الأصول (ROA).
 β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_1, 2, k$: الميل (Slope) لمتغيرات هيكل السوق والمتغيرات الضابطة.

$Conc_{i,t}$: تركّز السوق للمصرف (i) في السنة (t).

$MS_{i,t}$: الحصة السوقية للمصرف (i) في السنة (t).

Z_{itk} : سلسلة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة بخصائص المصرف، ويتوقع تأثيرها في الأداء.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

أما الفرضية الفرعية الأولى الهادفة إلى اختبار أثر التركّز في أداء المصارف السعودية فقد وضع النموذج التالي لإختبارها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Conc_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad \dots (4.1)$$

وكذلك الفرضية الفرعية الثانية الهادفة إلى اختبار أثر الحصة السوقية في أداء المصارف السعودية، فقد وضع النموذج القياسي التالي لخدمتها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad \dots (4.2)$$

٣-٣. طرق قياس متغيرات الدراسة:

٣-٣-١. قياس المتغيرات المستقلة: قوة السوق

أ. قياس تركّز السوق Concentration: هناك طريقتان لقياس تركّز السوق، تستخدم الأولى نسبة التّركّز (Concentration Ratio)، وتستخدم الثانية مؤشّر هيرفندال هيرشمن (Herfindal-Hirshman Index HHI).

نسبة التّركّز: إذ سيتم استخراج نسبة تركّز أكبر ثلاثة بنوك (CR3) من خلال قسمة مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك على مجموع أصول العيّنة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$CR_n = \sum_{i=1}^n S_i$$

مؤشّر HHI: الأسلوب الثاني لتقدير تركّز السوق هو باستخدام مؤشّر هيرفندال هيرشمن (Herfindal-Hirshman Index HHI) من الأصول، والذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصّة السّوقية من الأصول لكل المصارف، وفق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2$$

وقد أشار (الكور، ٢٠١١) [٥] أنه من الأفضل الاعتماد على مقياس التّركّز من الأصول وليس التّركّز من الودائع لمنع التداخل مع متغيّر الحصّة السّوقية، الذي يحسب من خلال حصّة المصارف من سوق الودائع، بالإضافة إلى أنّ التّركّز من الأصول يتوافق مع نموذج (SCP) بشكل أكبر من التّركّز من الودائع التي يلتقطها متغيّر الحصّة السّوقية، ويعود السبب وراء استخدام مقياسين للتّركّز إلى ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أنّ مقياس (HHI) يلتقط فكرة (SCP) بشكل أفضل من مقياس التّركّز (CRn) الذي يعدّ أفضل من الأول في تجسيد فكرة قوة السوق (الكور، 2006) [٦]؛ (Jeon & Miller, 2002) [٧].

ب. قياس الحصّة السّوقية Market Share: وهي تعبر عن الحصّة السّوقية من الودائع لكل مصرف، وهي تحسب من خلال قسمة ودائع كل مصرف على إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وفق المعادلة التالية:

$$MS_{i,t} = \text{credit facilities}_{i,t} / \sum_{i=1}^n \text{credit facilities}_{n,t}$$

٣-٣-٢. قياس المتغيّر التّابع: أداء المصارف

تمّ قياس أداء المصارف باستخدام معدّل العائد على الأصول (ROA)، الذي يحسب بقسمة صافي الأرباح على مجموع أصول المصرف.

٣-٣-٣. قياس المتغيرات الضابطة: محدّدات أداء المصارف

أضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة (Control Variables) لنموذج الدراسة، وهي مجموعة من محدّدات أداء المصارف، وذلك في محاولة لتخفيض قيمة الخطأ العشوائي في النموذج لبيان العلاقة بين المتغيرات التّابعة والمستقلة بصورتها الحقيقية، وهي كما يلي:

نسبة التّسهيلات إلى الأصول: يتمّ قياسها من خلال قسمة التّسهيلات الائتمانية للمصرف على مجموع الأصول، ويستخدم هذا المتغيّر لقياس مخاطر السيولة في المصرف، إنّ ارتفاع نسبة هذا المتغيّر يعتبر مؤشراً على الإفراط في الإقراض لدى المصرف وبالتالي عجز في السيولة، في حين أنّ انخفاض هذا المؤشّر يعني فائض في السيولة (مصطفى، ٢٠٠٢) [٨].

نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول: (حقوق الملكية/مجموع الأصول)، إنّ انخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر الناجمة عن تدني أرصدة حسابات رأس المال بالمقارنة مع الموجودات.

حجم المصرف: يتمّ قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وهو يستخدم للدلالة على مدى تحقيق

المصرف لوفورات ناجمة عن زيادة حجمه، وانخفاض تكاليفه.

نسبة التكلفة إلى الدخل: (المصروفات التشغيلية/الإيرادات التشغيلية)، ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض تكاليف المصرف مقارنة بإيراداته، وبالتالي زيادة الأرباح.

٤. الدراسة الوصفية:

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة الأساسية، وغيرها من المتغيرات الثانوية، التي يساهم وصفها في بيان خصائص السوق المصرفية السعودية، ويعطي مدلولات حول نتائج أعمالها خلال فترة الدراسة، وقد ظهرت نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول (١).

من الجدول (١) يمكن ملاحظة انخفاض مؤشر أداء المصارف السعودية في الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة (العائد على الأصول)؛ وهذا يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الوسائل التي اتخذتها هذه الدول للحد من تداعياتها، في المقابل فإنه يلاحظ ارتفاع نسبة تركيز المصارف في سنوات الأزمة المالية؛ حيث زادت نسب استحواد المصارف الكبيرة على الحصة السوقية، وقد يكون ذلك محاولة من قبل المصارف الكبيرة للتوسع في الحصة السوقية من خلال زيادة نسبة التسهيلات، والتوسع في الإقراض، وذلك من أجل الحد من تداعيات الأزمة المالية، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، غير أن هذه المحاولات لم تنجح في رفع معدلات أداء المصارف السعودية بسبب ارتفاع تكاليفها كما هو واضح من ارتفاع نسبة التكلفة إلى الدخل في سنوات الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠١٠).

الجدول (1) وصف متغيرات الدراسة

الإحصاءات الوصفية				السنة	الرمز	المتغيرات
أقل قيمة	أكبر قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي			
Min	Max	SD	Mean			
-0.014	0.070	0.027	0.030	2005	ROA	العائد على الأصول
0.000	0.126	0.034	0.043	2006		
0.000	0.052	0.016	0.022	2007		
0.000	0.040	0.011	0.017	2008		
-0.014	0.040	0.015	0.016	2009		
0.001	0.037	0.010	0.015	2010		
0.603	0.603	0.000	0.603	2005	CR ₃	التركز من الأصول المؤشر الأول
0.460	0.460	0.000	0.460	2006		
0.471	0.471	0.000	0.471	2007		
0.448	0.448	0.000	0.448	2008		
0.469	0.469	0.000	0.469	2009		
0.553	0.553	0.000	0.553	2010		
0.001	0.001	0.000	0.001	2005	HHI	التركز من الأصول المؤشر الثاني
0.002	0.002	0.000	0.002	2006		
0.004	0.004	0.000	0.004	2007		
0.005	0.005	0.000	0.005	2008		
0.006	0.006	0.000	0.006	2009		
0.005	0.005	0.000	0.005	2010		
0.000	0.018	0.006	0.006	2005	MS	الحصة السوقية من الودائع
0.000	0.026	0.008	0.011	2006		
0.000	0.035	0.010	0.014	2007		
0.000	0.037	0.012	0.017	2008		
0.003	0.043	0.013	0.018	2009		
0.000	0.047	0.014	0.016	2010		
0.269	0.744	0.197	0.522	2005	LONAST	نسبة التسهيلات إلى الأصول
0.293	0.871	0.150	0.580	2006		
0.081	0.647	0.181	0.463	2007		
0.117	0.873	0.204	0.530	2008		
0.058	0.657	0.228	0.413	2009		
0.076	0.650	0.244	0.406	2010		
0.094	0.414	0.152	0.187	2005	EQAST	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
0.091	0.877	0.237	0.227	2006		
0.090	0.222	0.041	0.134	2007		
0.088	0.200	0.036	0.132	2008		
0.095	0.902	0.222	0.200	2009		
0.111	0.586	0.142	0.185	2010		
0.284	1.111	0.394	0.528	2005	CIR	نسبة التكلفة إلى الدخل
0.215	0.805	0.201	0.421	2006		
0.267	0.907	0.205	0.466	2007		
0.364	0.857	0.208	0.562	2008		
0.360	1.273	0.287	0.648	2009		
0.364	0.977	0.201	0.637	2010		

٥. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تمّ تجميع بيانات الدراسة لعدد من المصارف السعودية، وهي بيانات مقطعية (Cross section data)، عبر مجموعة من السنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠) وهي بيانات سلسلة زمنية (Time series data)، ويطلق على هذا النوع من البيانات - التي تجمع بيانات مقطعية مع سلاسل زمنية - بالبيانات المتجمعة (Panel data)، ولاختبار نماذج الدراسة تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares OLS)، ضمن الانحدار المتعدد (Multiple regression)، ومن خلال الإدخال المتزامن ثم المتتابع للمتغيرات المستقلة، والمتمتلة في كل من التركز، والحصة السوقية، ظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية كما هي بالجدول (٢).

٥-١. اختبار الفرضية الرئيسية:

تختبر الفرضية الرئيسية أثر التركز من الأصول وفقاً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP)، وأثر الحصة السوقية وفقاً لنظرية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء المصارف السعودية، وقد ظهرت نتائج اختبار نموذج الدراسة الرئيس في الجزء الأول من الجدول رقم (٢)، بحيث تمّ إدخال كل من متغير تركيز السوق من الأصول وفقاً لمؤشر (CR₃) مع متغير الحصة السوقية (MS) مع بقية المتغيرات الضابطة، ثمّ تمّ استبدال متغير تركيز السوق (CR₃) بالمؤشر الثاني لتركيز السوق (HHI) في النموذج الفرعي، أما في الجزء الثاني من الجدول رقم (٢) فقد تمّ اختبار النماذج الفرعية التي تدرس أثر من مؤشري التركيز (CR₃)، و (HHI)، ومؤشر الحصة السوقية (MS) - كل على حده في النموذج، للتعرف فيما إذا كان هناك تأثير للإدخال المتزامن أو المتتابع في نتائج الدراسة، وفيما يلي اختبار لفرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها في السوق المصرفية السعودية:

الجدول (٢) اختبار الانحدار المتعدد لنماذج اثر قوة السوق في اداء المصارف السعودية

نماذج الدراسة الفرعية			نموذج الفرضية الرئيسية		الرمز	المتغيرات
نموذج MS	نموذج HHI	نموذج CR ₃	نموذج HHI	نموذج CR ₃		
0.217 (1.402) ((0.167))	0.149 (1.875) ((0.067))	0.169 (2.311) ((0.025))	0.223 (1.313) ((0.195))	0.248 (1.541) ((0.130))	Constant	قيمة الثابت
		0.038 (0.723) ((0.473))		0.040 (0.763) ((0.449))	CR ₃	التركز من الأصول وفقاً للمؤشر الأول
	0.012 (0.006) ((0.995))		0.177 (0.087) ((0.931))		HHI	التركز من الأصول وفقاً للمؤشر الثاني
0.290 (0.489) ((0.627))			0.299 (0.492) ((0.625))	0.330 (0.551) ((0.584))	MS	الحصة السوقية من الودائع
0.018 (1.469) ((0.148))	0.018 (1.480) ((0.145))	0.017 (1.412) ((0.164))	0.018 (1.444) ((0.155))	0.016 (1.347) ((0.184))	LONASR	نسبة التسهيلات إلى الأصول
0.018 (1.111) ((0.272))	0.020 (1.257) ((0.215))	0.020 (1.269) ((0.210))	0.018 (1.093) ((0.280))	0.018 (1.096) ((0.279))	EQAST	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
-0.010 (-1.170) ((0.248))	-0.006 (-1.464) ((0.150))	-0.006 (-1.841) ((0.072))	-0.011 (-1.092) ((0.280))	-0.011 (-1.229) ((0.225))	LOGAST	حجم المصرف
-0.052 (-3.851**) ((0.000))	-0.049 (-3.629**) ((0.002))	-0.049 (-3.976**) ((0.000))	-0.053 (-3.134**) ((0.003))	-0.052 (-3.813**) ((0.000))	CIR	نسبة التكلفة إلى الدخل
0.321	0.318	0.325	0.321	0.329	R ²	معامل التحديد
0.252	0.248	0.256	0.236	0.245	Adj.R ²	معامل التحديد المعدل
4.632**	4.562**	4.715**	3.783**	3.924**	F-Test	إختبار فيشر للنموذج
0.002	0.002	0.001	0.004	0.003	p-value	احتمال إختبار فيشر

- للأعلى قيمة الميل $\beta - Slop$ ، وأسفل منها قيمة (T-Test)، وأسفل منها قيمة المعنوية ((p-value)).

- ذات دلالة إحصائية عند: *1%، **5%، ***10%.

يعتبر نموذج الدراسة الرئيس جيداً لتمثيل العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وأداء المصارف السعودية، إذ ظهرت قيمة اختبار "فيشر" (F-Test) بدلالة إحصائية عند أقل من ١٪، وهذا النموذج استطاع تفسير ما نسبته تقريباً (٣٢٪) من التغيرات الحاصلة في أداء المصارف السعودية وفقاً لمعامل التحديد (R^2). لكن هذا النموذج لم يستطع التقاط فكرة التركيز أو الكفاءة في السوق المصرفية السعودية؛ إذ أنّ تركّز المصارف السعودية من الأصول (CR_3) و HHI) والممثل لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء، قد ظهر بعلاقة موجبة غير دالة إحصائياً، ممّا يشير إلى دحض فرضية (SCP)؛ فالتركّز في المصارف السعودية موجود لكنّه لا يعتبر مؤثراً رئيساً في عوائد هذه المصارف، بحيث يمكن اعتبارها بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين المصارف الأكثر تركّزاً؛ فالمصارف الأكثر تركّزاً استفادت من الدخول المبكر للسوق، والخطوات السبّاقة في مجال العمل المصرفي، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالعوامل التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في استحوادها على حصص سوقية مرتفعة، إلا أنّ هذه المصارف قد اعتمدت على رفع مستويات الكفاءة فيها من أجل المحافظة على موقعها الريادي في السوق، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات في تعزيز ورفع مستويات المنافسة ضمن صناعة المصارف السعودية.

كما تشير النتائج الظاهرة بالجدول رقم (٢) إلى أنّ أثر متغيّر الحصة السوقية من الودائع الذي ينبو عن فرضية الكفاءة التقليدية في العوائد هو موجب غير ذي دلالة إحصائية؛ فالحصص السوقية المرتفعة للمصارف السعودية تساهم في تحقيق عوائد لهذه المصارف القادرة على فتح آفاق جديدة لاستثمار هذه الحصص السوقية، غير أنّ ذلك لا يؤشر إلى قبول فرضية الكفاءة التقليدية في السوق المصرفية السعودية.

لقد جاءت هذه النتيجة مخالفة لبعض الدراسات التي بيّنت نتائجها أنّ الإدخال المتزامن لكل من التركيز، والحصة السوقية كمتغيّرات تفسيرية لأداء المصارف، يعطي تأثيراً إيجابياً له دلالة إحصائية لمتغيّر الحصة السوقية من الودائع (حجم المساهمة) فيما يكون التركيز غير ذي أهمية. من هذه الدراسات، دراسة (Maudos, 1998)^[٢٨] للمصارف الأسبانية، ودراسة (Smirlock, 1985)^[٢٩] للمصارف الأمريكية، وكذلك هي تختلف عن دراسة (الفيومي والكور، ٢٠٠٨)^[١٩] التي بيّنت نتائجها وجود علاقة مهمة لكل من تركّز السوق من الأصول، والحصة السوقية من الودائع مع أداء المصارف الأردنية.

وبما أنّ فرضيتي الهيكل-السلوك-الأداء وفرضية الكفاءة التقليدية قد تمّ رفضهما في السوق المصرفية السعودية سواء بالإدخال المتزامن، أو المتتابع لمتغيّرات قوة السوق؛ إذ لم يكن للبنوك المتركّزة أي دور في استغلال تركّزها لإقامة تحالفات قد تسهم في الحصول على حصص سوقية مرتفعة، وفرض أسعار غير تنافسية تحقق لها عوائد مرتفعة. وبناءً على التحليل السابق لا يمكننا رفض الفرضيتين العدميتين الفرعيتين، فلا يوجد أثر للتركّز، وللحصة السوقية من الودائع في عوائد المصارف السعودية، والسوق المصرفية السعودية بذلك تتشابه خصائصها مع السوق المصرفية الكويتية من حيث أثر قوة السوق في العوائد كما بيّنت ذلك دراسة (حمدان، وآخرون، ٢٠١٢)^[١٣].

٦. مناقشة الاستنتاجات والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في سلوك الأداء المالي في الصناعة المصرفية السعودية، وهل هونّاج كفاءة في إدارة الأصول، أو أنّه نتاج تركّز وهيمنة من قبل بعض المصارف المحتكرة؛ ولتحقيق ذلك تم اختبار فرضيتي الهيكل-السلوك-الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية في جميع المصارف السعودية وعددها (١٢) مصرفاً للفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠)، ولم تستطع فرضيتا الهيكل-السلوك-الأداء وفرضية الكفاءة التقليدية تفسير عوائد المصارف السعودية، فهي بعيدة عن الممارسات الاحتكارية غير التنافسية في وضع الأسعار، وكذلك أوضحت الدراسة أنّ للحصة السوقية دوراً في العوائد وإن لم يكن ذا دلالة إحصائية؛ فالمصارف السعودية كفؤة في إدارة مواردها المالية كما أوضحت دراسة (AlKhatlan & Abdul Malik, 2010)^[٢٦]، كذلك فإنّ من مؤشرات كفاءة القطاع المصرفي السعودي: ظهور وفورات الحجم الكبير في الجهاز المصرفي السعودي، وملاءة الجهاز المصرفي، ودخول منافسين جدد إلى السوق، فضلاً عن التوسع في استخدام التقنية المصرفية كغرف المقاصة الإلكترونية، ونجاح الشبكة السعودية للمدفوعات، والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SAMA, 2010)^[٨].

ويتمثل دور مؤسسة النقد العربي السعودي في هذه الحالة بالحفاظ على التوازن القائم في السوق المصرفية السعودية، ومنع التركيز والاحتكار من خلال تشجيع سياسة الدخول إلى السوق (Free Entry)، لتشجيع ودعم المنافسة، وسنّ التشريعات التي تحدّ من ظهور أي ممارسات احتكارية، والاستمرار في تشجيع المصارف

على الكفاءة في إدارة مواردها المالية، واستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي من أجل دعم وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق المحلي والأسواق العالمية، وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف الصغيرة إذا ما تأكدت أن الوفورات الناتجة عن دمج هذه المصارف تفوق التكاليف المترتبة على ذلك، وأخيراً فإننا نوصي باستمرار العمل في اتجاه الإصلاحات المالية والتحرير المالي الحذر، ونتيجة لهذا الانفتاح والتحرر المالي في الصناعة المصرفية السعودية، قد تفقد بعض المصارف المحلية حصصها السوقية نظراً لدخول منافسين جدد؛ لذا نوصي المصارف المحلية بالتحديث والتطوير المستمر لخدماتها المالية، والدفع نحو الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا والابتكارات المالية، وتنويع خدماتها المالية.

ملحق الدراسة: مجتمع الدراسة وعيبتها:

المصارف المحلية المدرجة بالسوق المالي (العينة)	المصارف المحلية غير المدرجة بالسوق المالي
1 البنك السعودي البريطاني	12 البنك الأهلي التجاري
2 البنك السعودي الفرنسي	المصارف الأجنبية (ليست ضمن العينة)
3 البنك السعودي الهولندي	13 بنك الخليج الدولي
4 البنك السعودي للاستثمار	14 بنك الإمارات دبي الوطني
5 البنك العربي الوطني	15 بنك البحرين الدولي
6 بنك البلاد	16 بنك الكويت الوطني
7 بنك الجزيرة	17 بنك مسقط
8 بنك الرياض	18 دويتشه بنك
9 مجموعة سامبا المالية	19 بي إن بي باريبا
10 مصرف الراجحي	20 جي بي مورقان تشيز إن آيه
11 مصرف الإنماء	21 بنك تي سي زراعات بانكاسي

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

المراجع:

- [1] الكور، عز الدين مصطفى والفيومي، نضال أحمد، (٢٠٠٧)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بوصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٣)، العدد (٣)، ص. ص: ٢٥٣-٢٧٧.
- [2] Gaddam, L. , Al Khathlan, Kh. , & Malik, S. (2009). Commercial Banks in Saudi Arabia: a Study of Financial Performance. Journal of International Finance and Economics, 9(1): 15-24
- [3] Bain, J. (1951). Relation of Profit Rate to Industry Concentration. Quarterly Journal of Economics, 65(1): 293-324
- [4] Al-Zu'bi, Kh. , & Balloul, M. (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. Dirasat, Administrative Sciences, 32(1): 230-249
- [5] الكور، عز الدين مصطفى، (٢٠١١)، أثر التركيز والحصص السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٨)، العدد ٢، ص. ص: ٣٩٩-٤١٤.
- [6] الكور عز الدين مصطفى، (٢٠٠٦)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.
- [7] Demsetz, H. (1973). Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy, Journal of Law and Economics, 16(1): 1-9
- [8] SAMA, (2010). The Latest Economic Development. Saudi Arabian Monetary Agency, Research and Statistics Department, Annual Report, 47th

- [٩] الجاسر، محمد بن سليمان، (٢٠٠٢)، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل. ورقة عمل: مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م). الرياض، المملكة العربية السعودية: ١٩-٢٣ أكتوبر.
- [١٠] حمدان، علام، (٢٠١٢)، أثر الأزمة المالية العالمية في العوائد غير العادية لأسهم المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون. مجلة التعاون: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (٧٥)، ص. ص: ٤٠-٦٦.
- [١١] صندوق النقد العربي، ٢٠١٠، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، أبوظبي.
- [١٢] Ellaboudy, Sh. (2010). The Global Financial Crisis: Economic Impact on GCC Countries and Policy [١٢] Implications. International Research Journal of Finance and Economics, 41(1): 180-194.
- [١٣] حمدان علام، العناسوة محمد وشاهين علي، (٢٠١٢)، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت: دراسة مقارنة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، دراسة مقبولة للنشر.
- [١٤] حمدان علام، شاهين علي والenasوة محمد، (٢٠١٢)، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. دراسة مقبولة للنشر.
- [١٥] Al-Jarrah, I. (2010a). The Market Structure-Profit Relationship in the Jordan's Banking Industry. [١٥] Dirasat, Administrative Sciences, 37(1): 251-261.
- [١٦] Al-Jarrah, I. (2010b). Competition in the Jordanian's Banking Sector, Dirasat: Administrative Sci- [١٦] ences, 37(2): 570-581.
- [١٧] Mashharawi, F. , & Al-Zu'bi, Kh. (2009). The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the [١٧] Jordanian Banking Sector(1992 – 2006) , Jordan Journal of Business Administration, 5(3): 403-414.
- [١٨] مصطفى محمد، (٢٠٠٢)، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠١). البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات.
- [١٩] الفيومي، نضال أحمد والكور، عز الدين مصطفى، (٢٠٠٨)، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٥)، العدد (١)، ص. ص: ٢١-٣٨.
- [٢٠] الكور عز الدين مصطفى، (٢٠٠٨)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.
- [٢١] الكور عز الدين مصطفى، (٢٠١٠)، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا: طرابلس، ٢٧-٢٨ إبريل، ٢٠١٠.
- [٢٢] AlKhatlan, A. , & Abdul Malik, S. (2010). Are Saudi Banks Efficient? Evidence Using Data Envelop- [٢٢] ment Analysis(DEA). International Journal of Economics and Finance, 2(2): 53-58.
- [٢٣] Al-Jarrah, I. , & Molyneux, P. (2007). Efficiency in Arabian Banking, Jordan Journal of Business [٢٣] Administration, 3(3): 373-390.
- [٢٤] Bhatti, Gh. , & Hussain, H. (2010). Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Paki- [٢٤] stani Commercial Banks, International Journal of Business and Management, 5(9): 174-187.
- [٢٥] Garcia, G. , & Gustavo, J. (2012). Does market power influence bank profits in Mexico? A study on [٢٥] market power and efficiency. Applied Financial Economics, 22(1): 21-32.
- [٢٦] Abu-Musa, A. (2010). Investigating Adequacy of Security Controls in Saudi Banking Sector: An Em- [٢٦] pirical Study. Journal of Accounting – Business & Management, 17(1): 1-41.
- [٢٧] Jeon, Y. , & Miller, S. (2002). Bank Concentration and Performance. Department of Economics [٢٧] Working Paper. University of Connecticut.
- [٢٨] Maudos, J. (1998). Market Structure and Performance in Spanish Banking Using a Direct Measure of [٢٨] Efficiency, Applied Financial Economics, 8(2): 191-200.
- [٢٩] Smirlock, M. (1985). Evidence on the(Non) Relationship between Concentration and Profitability in [٢٩] Banking, Journal of Money, Credit and Banking, 17(1): 69-83.